

إلى  
السيد المدير العام للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية  
برئاسة الحكومة

**الموضوع :** حول التقرير الثلاثي الرابع لسنة 2015 و التقرير السنوي بعنوان سنة 2015 المتعلق

ببرنامج النفاذ إلى الوثائق الإدارية على مستوى المنشآت والمؤسسات الخاضعة



للإشراف.

**المرجع :** مراسلتكم عدد 516 بتاريخ 18 ديسمبر 2015.

\*\*\*\*\*

وبعد، تبعا لمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه حول إعداد تقرير الثلاثي الرابع لسنة 2015 و التقرير السنوي بعنوان سنة 2015 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية وكافة الأنشطة المنجزة من قبل الهياكل الراجعة بالنظر إلى وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري في هذا المجال تطبيقا لمقتضيات المنشور التفسيري لرئاسة الحكومة عدد 25 المؤرخ في 05 ماي 2015، أشرف بإعلامكم أنه تم إصدار منشور للمؤسسات والمنشآت الخاضعة لإشراف الوزارة والتي وافتنا بإجاباتها في الغرض وبعد إستغلال ما تضمنته من معطيات يمكن حوصلة أهم ما تم إنجازها في ما يلي :

- إحداث موقع واب (وكالة التنقيب عن المياه) و تحيين مواقع الواب بالنسبة لبعض الهياكل.
- إعداد التقرير السنوي و التقارير الثلاثية لسنة 2015.
- النشر التلقائي للوثائق بعد إعداد قائمة فيها (المجمع المهني المشترك للخضر...)
- دراسة مطالب النفاذ و الإجابة عنها إما بالرفض أو القبول خلال الثلاثية الرابعة (13 مطلب نفاذ).
- إعداد دليل إجراءات لفائدة طالبي النفاذ ونشره على موقع الواب.
- إعداد خطة عمل (في مستوى بعض الهياكل).

• القيام بأيام تحسيسية (في مستوى بعض المندوبيات خصوصا) حول برنامج النفاذ إلى الوثائق الإدارية.

هذا و تجدر الإشارة إلى أنه في مستوى الهياكل المعنية لم يتم تسجيل أنشطة فعلية في مجال النفاذ خلال سنة 2015 وذلك نظرا لوجود عدة صعوبات ونقائص وردت بالتقارير الواصلة إلينا و تتعلق أساسا بـ :

1. قلة مطالب النفاذ.
2. قلة وجود إطارات مكلفة بهذه الخطة أو عدم إستقرارها بعد تعيينها.
3. عدم تنظيم الدورات التكوينية حول برنامج النفاذ
4. عدم توفر وسائل العمل الضرورية لتيسير مهام المكلف بالنفاذ.
5. تأخر صدور القانون الأساسي الجديد للنفاذ
6. غياب خطة عمل موحدة لمتابعة تنفيذ البرنامج (دليلا نموذجيا يوحد إجراءات قبول مطالب النفاذ و توزيعها وإحالتها) .

والسلام

المدير العام  
للتنظيم والإعلام  
والتصرف في الوثائق والتوثيق  
الإمضاء: لطفي الزعبي